واقع البحث العلمي في الجامعات العربية

د. نادية بن ورقلة
جامعة الجلفة
الجزائر

ملخص:

يواجه نظام التعليم العالي في العالم العربي اليوم تحدّيات مهمّة. ففي حين تشهد أكثرية الدول في المنطقة نموّا سريعا في عدد الجامعات والطلاب، تبقى جودة التعليم وفحواه مصدرين أساسين للقلق. ففي عديد من الحالات، أدّى ضعف الانتقاء وعدم كفاية الموارد المالية إلى اكتظاظ وازدحام مفرط في المرافق التعليميّة ممّا جعلها غير ملائمة لحاجات الطلّاب. وفي ظل التحولات الاقتصادية والتطور العلمي والتكنولوجي السريع الذي يشهده العالم اليوم تتأكد خيارات الدول في مجال التركيز على تكوين العنصر البشري وإعطائه الأولوية . هذا ويواجه التعليم العالي في مرحلته الحيوية الحالية جملة من التحديات المتعلقة أساسا بمقتضيات الإسهام في بناء مجتمع المعرفة في اقتصاد معولم، مما يتطلب تحديد جملة متكاملة من آليات التجديد وتوظيفها لتأمين الإطار الملائم لتطوير قطاع التعليم العالي .

الكلمات المفتاحية :

التعليم الجامعي – الرهانات الجديدة – آليات التجديد – مجتمع المعرفة – المرافق التعليمية

Le résumé de l'article:

Aujourd'hui Le système d'enseignement supérieur dans le monde arabe est confronté à des défis importants. Alors que nous assistons à la croissance rapide du nombre d'étudiants universitaires, et a la faiblesse de la sélection des ressources financières insuffisantes pour le surpeuplement et la congestion des installations des mécanismes d'éducation, ce qui le rend inapproprié et inadapté aux besoins des étudiants . Cependant le développement ainsi que les transformations scientifique rapide que connait le système de l'enseignement supérieur trouve que cet enseignement est dans une phase critique car il fait face a une série de défis et d'exigences , ce qui contribuent à la construction d'une société de connaissance dans une économie mondialisée, qui nécessitent l'identification d'un ensemble intégré tenant compte des renouvellement des mécanismes utilisés a fin de fixer le cadre approprié pour le développement du secteur de l'enseignement supérieur.

مقدمة :

من المعروف أن الجامعات هي أهم الجهات التي تهتم بالبحث العلمي والدراسات العلمية في مختلف فروع المعرفة لغرض الوصول إلى أفضل السبل لمعالجة مشاكل المجتمع باعتبارها تملك مقومات البحث العلمي مثل الخبراء والعلماء والباحثين في شتى ميادين المعرفة بالإضافة إلى التجهيزات الحديثة والمعامل والمختبرات ومن أهم أهداف الجامعات العمل على رعاية وإعداد الباحثين من خلال البرامج التعليمية التي تقدمها للطلاب .

كما أن التعليم الجامعي هو مرحلة متقدمة في التعليم ويتمثل في الجهود والبرامج التعليمية المتطورة التي تحدث تغييرا في سلوكيات الطلبة لتأهيلهم لخدمة المجتمع.وان فلسفة الجودة في التعليم الجامعي تستند على ما يكتسبه الطلبة من معارف ومهارات متنوعة ومتعددة تعمل على تنميتهم في مختلف جوانب شخصياتهم، كما أن تطوير البحث العلمي مرتبط بتوفير الموارد البشرية الكفؤة والمتخصصة إلى جانب موارد مادية ومالية، أما قوة البحث فتكمن في كيفية التوفيق بين هذه الموارد وترشيد استعمالها، فلقد أنشأت الجزائر منظومة قانونية وهيكلية لتطوير البحث العلمي وخصصت اعتمادات مالية ضخمة من أجل ترقيته، لكن حركية المؤسسات العلمية كان مرهونا بأسلوب التجربة والخطأ وهذا ما جعل سياسة البحث العلمي تبقى قلقة ولا ترقى للاستجابة لطموحات الباحثين، فليس المهم حسب الباحثين الدراسات، بل التعامل مع نتائجها، فنحن ليست لدينا مشكلة في الدعم وليس لدينا مشكلة في الباحثين . وليس لدينا مشكلة كبيرة في كم الدراسات التي نجريها، بل لدينا مشكلة " ثقافة البحث " الغائبة في مجتمعنا والتي لم نبذل جهوداً جادة في بثها والايمان بها. وليس المقصود بثقافة البحث هنا كمية البحوث والدراسات بل المقصود عدم الإيمان باتخاذ قرارات مهمة ليست مبنية على نتائج دراسات وبحوث علمية. وأظن أن المشكلة لدينا تكمن في عدم تحمل المسؤولين الأخبار السيئة أو سماع السلبيات .

-تطوير القطاعات والأعمال والمؤسسات على اختلاف أنواعها مرتبط بالدراسات التي نجريها بهدف تطويرها. هذه حقيقة علمية.

وهناك إجماعا في الوقت الحاضر على تحديد ثلاثة أبعاد للعمل الجامعي هي: [1]

1. بناء العقل المفكر والمنتج.
2. صناعة أو إنتاج المعرفة .
3. خدمة المجتمع والوطن.

إن هذه الأبعاد الثلاثة تفرض على الجامعة توفير البيئة الصالحة لبناء العقل المفكر المبدع القادر على اكتشاف المعرفة لخدمة المجتمع والوطن وتنميته للمساهمة في خدمة الإنسانية جمعاء.

إن الدراسات العديدة التي تم إجراؤها أثبتت مدى الارتباط بين البحث العلمي والتنمية، كما توصلت نتائجه إلى أهمته في الحد من أزمة البطالة وخلق مناصب الشغل وزيادة الدخل القومي.

إن سياسات البحث العلمي تركز على الدور المتعاظم للقطاع الخاص في تطوير البحث إلى جانب القطاع العمومي. ونجد اختلاف بين مناطق العالم من هذه الناحية، حيث يبقى القطاع العام هو المسيطر على مراكز البحث في الدول العربية عموما والجزائر بصفة خاصة، إلى جانب ذلك نشير إلى دور التنظيم المؤسسي في الإشراف على البحث العلمي و مدى أهمية استقرار المنظومة البحثية في تطوير البحث العلمي. في حين نرى مركز البحوث في فرنسا عرف استقرارا كبيرا منذ 1945، نلاحظ تذبذبا بالنسبة للجزائر منذ أن حصلت على استقلالها [2].

لقد تم إدراج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجموع قطاعات النشاط حتى يسمح بالتكفل بالتعديلات التي أملاها ظهور وضعيات جديدة سواء أحدثها التطور الاقتصادي والاجتماعي أو استغلال نتائج البحث العلمي والتطور التكنولوجي وسواء كانت هذه النتائج حصيلة البحث الوطني أو تعكس التقدم في العالم.

وهكذا فإن نشاطات البحث والتطوير لا تزال موجهة كأولوية نحو مسائل التطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد والتي من بينها التكوين عن طريق البحث، أي وحدات البحث التي

تتكون من ثلاثة إلى ستة أعضاء على الأكثر وتعد الجامعة الجزائرية عددا كبيرا في هذا الإطار بالإضافة إلى مخابر البحث التي تهدف إلى:

- تحقيق أهداف البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في مجال علمي معين.
- تنفيذ دراسات وأعمال البحث ذات العلاقة مع موضوع البحث .
- المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها .
- المشاركة (على مستواها) في تحسين وتطوير تقنيات وطرائق الإنتاج وكذا المواد والأملاك والخدمات.
- المشاركة في التكوين بالبحث وللبحث.
- ترقية نتائج البحث ونشرها.
- المساهمة في إرساء شبكات بحث ملائمة.[3]

ولقد توجب إعداد البرامج الوطنية للبحث مع مراعاة الأهداف العلمية المسطرة من قبل الهيآت المعنية.

وبالإمكان أن يكون التعليم الجامعي متصفا بالجودة إذا استطاع تأدية الوظائف الآتية:

- أهدافه واقعية وذات فائدة وظيفية يمكن تحقيقها.
- يخدم المجتمع في مختلف المجالات.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في عملياته وبرامجه المختلفة.
- الاهتمام بالنشاط التعليمي والتعلم الذاتي.
- الاهتمام بالمؤتمرات والندوات العلمية المنتجة التي تؤدي إلى الحراك العلمي بين العقول العلمية .
- إقامة العلاقات الجيدة مع الجامعات الأخرى داخل وخارج الوطن.
- تقديم الخبرات والاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع المختلفة.
- انفتاح الجامعة على المجتمع ومؤسساته من خلال المشاركة في مختلف الأنشطة والفعاليات.

- الاهتمام بأساليب التدريس الحديثة التي تستند على تعليم التفكير للطلبة والتي تساعد على تنميـــة شخصياتهم في الجوانب المتعددة.
- الاهتمام بالإبداع والمبدعين، وتوفير البيئة الملائمة له ،ووضع نظام للحوافز والمكافآت لكل عمل مبدع.
- الاهتمام بتنمية وتطوير مهارات الكادر التدريسي والإداري والخدمي بصورة مستمرة من خلال الدورات التدريبية داخل وخارج الوطن.
- إشاعة جو التعاون والألفة بين العاملين والعمل بروح الفريق.

وحتى تقوم الجامعة كمؤسسة اجتماعية بالدور المنوط بها في تنمية المجتمع المحلي، توجب الانتقال من التعريف الكلاسيكي لها و الذي يضعها في إطار تاريخي جامد يمنعها من التجدد والانفتاح على المجتمع وينظر لها من باب أنها مؤسسة تعمل في إطار اختصاصها، لها الحق في منح شهادات تتعلق بميادين الدراسة فيها وحسب .

وهذا إيمانا منا من أن الجامعة " ليست خارج الكيان الاجتماعي العام لأي عصر بل داخلها وليست شيئا منعزلا ،و ليست شيئا تاريخيا لا يكاد يتأثر بالقوى والمؤثرات الجديدة ، إنما تعبر عن العصر كما أنها عامل له أثره في الحاضر والمستقبل [4].

وفي سنة 1998م و بمرسوم وزاري يحدد توجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وضعت الوزارة برنامجا لمدة خمس سنوات ،حيث ترتفع فيه النسبة المخصصة للبحث العلمي من 0.2% لسنة 1997م إلى 1% لسنة 2000م من ناتج الدخل الخام .[5] هذا ما مكن من رصد مبالغ مالية هائلة لعملية البحث العلمي حيث اعتمدت الوزارة لسنة 1999م نظام المخابر حيث صدر مرسوم تنفيذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وتسييره، حيث يتكون كل مخبر من مجموعة فرق بحث . [6]

- **عوائق التي تعترض البحث العلمي الاجتماعي بشكل خاص:**

إذا كانت السياسات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية من أجل تطوير البحث العلمي عامة واعد فهناك فرق البحث التكوينية وهناك البرنامج الوطني للبحث وهناك مخابر ومراكز ووحدات

البحث كلها آليات وضعت من أجل الارتقاء بالبحث العلمي وتخصيص 1% من الدخل القومي كميزانية للبحث، إلا أن الانجازات لا تزال تعترضها مجموعة من العوائق، لعل أهمها بيروقراطية التسيير التي تحول دون تحقيق نتائج البحث، حيث يقول الأستاذ محمد بهلول (رئيس معهد الموارد البشرية بوهران)، أن البحث العلمي لا يعاني من قلة الموارد المالية بل من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60% من ميزانية البحث العلمي، والباقي ينفق على البحث التكويني وليس البحث الاستكشافي، ولهذا السبب فإن نتائج البحث العلمي ما زالت ضعيفة. يضاف إلى ذلك "عدم تسيير البحث العلمي وفق المعايير العالمية في مراكز البحوث".
عموما يمكننا أن نسجل العوائق التالية:

أولاً: اعتياد السلطة على عدم الاكتراث بأهمية العلوم الاجتماعية ونتائج أبحاثها في تعاملها مع مشكلات المجتمع والأمة.

ثانياً: العائق الأيدلوجي الذي يقوم على تزييف الواقع، ففي حين تقوم العلوم الإنسانية والاجتماعية بكشف حقيقة الواقع وتقديم سبل تجاوزه تقوم الأيدلوجية السلطوية بإخفاء حقيقة الواقع والتعويل على الإعلام الرسمي الذي يجمل القبح.

ثالثا: هشاشة الطبقة الرأسمالية الجديدة وجهلها، والتي تحول صفاتها هذه دون توظيف أي جزء ضئيل من أرباحها للبحث العلمي أو للعمل الثقافي عموماً.

رابعاً: العوز المادي الذي كانت تعيشه الفئات العاملة في حقل العلوم الاجتماعية، مما جعل هذا العوز يحول دون تفرغها للبحث العلمي بل فرض عليها عوزها المادي الانهماك في توفير سبل استمرار الحياة اليومية، إلا أن الزيادات التي أقرتها الحكومة سمحت بالتخفيف من هذه المشكلة.

يضاف إلى العوائق السابقة، محدودية الحريات الأكاديمية ليس فقط من الناحية السياسية كما يظن البعض، بل من الناحية البيروقراطية في المحيط الجامعي والأكاديمي، فلا يمكن الحديث عن بحث علمي بدون حريات أكاديمية متطورة.

ويتمثل العائق الثاني في انعدام الطلب، حيث لا يوجد طلب اقتصادي واجتماعي يُذكر على منتجات البحث العلمي، سواء في القطاع الخاص أو العام، فلم يكتشفوا بعد دور البحث العلمي في تطوير التنافس الاقتصادي.

أما الثالث فيتعلق بسابقيه وهو عائق الإنفاق، إذ يخصص للتوظيف وليس لنشاطات البحث *.

- التحديات، المعوقات والمشاكل التي تواجه التعليم العالي في الجزائر في إجراء البحوث العلمية وإنتاج المعرفة العلمية.

لقد حاول المختصون والباحثون منذ عشرات الأعوام والسنين تشخيص واستقصاء مختلف مشكلات ومقومات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، ولقد ترددت العديد على مثل هذه الأبحاث في المؤتمرات العلمية والندوات والملتقيات الدولية، وعليه ،لا أحد ينكر أن قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان العربية على غرار الجزائر يواجه معوقات، مشاكل وتحديات كثيرة لاسيما في مجال إجراء البحوث العلمية وإنتاج المعرفة العلمية .

- **المعوقات التي تحد من إجراء البحوث العلمية في الجزائر:**

يعاني قطاع التعليم العالي والبحوث العلمية في الجزائر كغيره من قطاعات البلدان العربية من عدة معوقات تشكل عائقا أمام إجراء البحوث العلمية في الجزائر تتمثل أبرزها فيما يلي:

❖ عدم توفر البيانات والمعطيات اللازمة عن بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية...الخ، تحد من إجراء البحوث العلمية في هذه المجالات.

❖ ضعف الإمكانيات المادية والوسائل المخصصة للباحثين والأساتذة الجامعيين لإجراء البحوث العلمية، ولاسيما أن البحث العلمي يكلف جهدا بدنيا وماليا، لذا يتطلب تمويل الباحثين لإجراء بحوثهم.

❖ انفصال البحث العلمي في الجزائر عن المجال التطبيقي ومشكلات المجتمع في بعض الحالات، إذ أن غياب التنسيق بين الجهات المنتجة للبحث العلمي والجهات المستهلكة له، كان ابرز هذه المعوقات، فقد يتبين من خلال الاطلاع على بحوث الطلبة بالجامعات الجزائرية سواء في الماجستير أو الدكتوراه أن معظم الدراسات وهمية اخترعها الطلبة والباحثون من أنفسهم

لغرض استكمال نموذج البحث أو الدراسة، أي أنها مشكلات مفتعلة وليست حقيقية [7]، وربما يرجع هذا إلى عدم حصول الباحثين (طلبة الماجستير والدكتوراه) على المعطيات والبيانات لإجراء بحوثهم في بعض المجالات مما يجعلهم يتوجهون للبحث في محاور أخرى تتوفر فيها المعطيات والبيانات أكثر.

❖ ضعف المخصصات المرصودة للبحث العلمي في الجزائر (تدني نسبة الإنفاق على البحث العلمي): إذ يتضح من خلال مراجعة ميزانية قطاع التعليم العالي ونسبة الإنفاق على البحث العلمي أنها ضعيفة نوعا ما في الجزائر، حيث لم تتجاوز ميزانية التعليم والبحث العلمي خلال السنوات العشر الأخيرة نسبة 5% من الحجم الكلي لميزانية الدولة، ويحتل هذا المشكل المعوق الثاني بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

❖ ضعف التنسيق بين الجامعات الجزائرية و المعاهد والمدارس العليا.

❖ غياب المراجع العلمية الحديثة وعدم توفر قاعدة البيانات والمعلومات، إذ يعتبر نقص وغياب المراجع العلمية الحديثة وعدم توفر البيانات والمعلومات حول بعض القطاعات مشكل حقيقي ومن بين أهم معوقات البحث العلمي في الجزائر، ولاسيما أن هذه الأخيرة (قاعدة البيانات) تعتبر المصدر الأول والمادة الخام لإجراء البحوث والدراسات العلمية، وبذلك يبقى البحث العلمي في الجزائر جد متدهور.

❖ غياب التكامل العلمي والبحثي بين الجامعات العربية[8]حيث أن غياب هذا التكامل بين مختلف الجامعات والمعاهد العربية يحول دون الاستفادة من خبرات بعضهما.

❖ ضعف إمكانات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر من جهة، وعدم توفر الأجواء الايجابية لهيئة التدريس التي تحفز على العمل والنشاط المنتج في مجالي التدريس والبحث العلمي والمعرفي في الجزائر.

أما بالنسبة للمعوقات المالية ينبغي زيادة الميزانيات المخصصة للبحوث العلمية خاصة المتعلقة بالجانب الصناعي وتسهيل إجراءات الصرف بما يوجد المرونة الكافية لتمويل الأبحاث وصيانة الأجهزة وتأمين المعدات وذلك بإيجاد لوائح خاصة بمراكز البحوث الجامعية .

وبالنسبة للمعوقات التنظيمية ينبغي وضع تصور عام لخطط البحث العلمي بالجامعة على مستوى الأقسام والكليات وفقاً للاحتياجات التي تتطلبها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ، ووضع تصور عام للتعاون بين كليات الجامعة التي بها دراسات عليا ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما يجب على كافة هذه الجهات تحمل مسؤوليتها في تنمية الحركة الفكرية والثقافية وممارسة البحث العلمي في كافة المجالات الأدبية والفنية والاقتصادية والإدارية وتهتم بإعداد الكوادر البشرية المؤهلة واللازمة لمعالجة المشاكل الإجتماعية وتحمل المسؤولية الاجتماعية والمهنية في مواقع العمل المختلفة وتهيئة الجامعات الليبية لاستقطاب الباحثين المتخصصين في المجالات العلمية المختلفة.

أما بالنسبة لمعوقات أدوات البحث العلمي فينبغي إمداد المراكز بالأجهزة المتقدمة بما يساعد الباحثين على النهوض بمهامهم ووضع خطة لإمداد مراكز البحوث والكليات بالكتب والدوريات العلمية والأبحاث التي تلقى في الندوات العلمية وتخصيص جهة أو إدارة تتولى ذلك.

❖ ربط مراكز البحوث بشبكات قواعد المعلومات الدولية والعمل على تشجيع الأبحاث العلمية المتميزة في أوعية النشر المتخصصة والطباعة. " [9]

كما يلاحظ أيضا انفصال بين ما هو مكتوب في وثائق مؤسسة التعليم العالي وما يتحقق. فقليلة أو غير متوفرة المؤسسات التي قامت بالتأكد من مكتسبات طلابها على مدى السنوات الثلاث أو الأربع التي أمضاها الخريج في رحابها. كما أنه نادر (كي لا نقول معدوم من باب الجزم) أن نقرأ دراسة تتابع بها جامعة عربية سيرة خريجيها بهدف التحقق من مدى صحة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية على صعيد الفرد والمجتمع على المدى البعيد. وهذا يدفعنا للتساؤل عن مستوى تحصيل الطالب الجامعي، وكيفية اكتسابه للمعارف والمهارات المتوقعة أو المطلوبة في حقل اختصاصه، وعن تأثير النموذج المؤسسي على ذلك. كما أنه يُتوقع من الجامعات أن تتبنى مبدأ التخطيط لعملها السنوي أو على المدى البعيد بهدف وضوح الرؤية وتجنب السلبيات في العمل. فالتخطيط يستند إلى المدخلات الموجودة أو

المتوقعة لكي تكون المخرجات واقعية. وهذا يطرح السؤال حول اهتمام جامعاتنا بالتخطيط لعملها الأكاديمي وأنشطتها ومدى جدية ذلك.

كذلك هناك مؤسسات يهمها الكسب المادي، وأخرى لا تعتمد التخطيط القريب أو البعيد المدى، وغيرها لا تهتم بصحة الشهادة العلمية التي يحملها أستاذ أو أكثر، وهذا وضع غير صحي لا بدّ من معالجته.

ولحضور الطالب للحصص الدراسية تأثير على مستوى اكتسابه. فهناك مؤسسات تصر على حضور الطالب حصص دراسته، بينما تتساهل أخرى في الأمر إلى درجة عدم الاهتمام بحضوره. فما هي النتيجة التي تحصل جراء ذلك؟ إن الحضور يساعد الطالب على فهم أفضل من خلال شرح الأستاذ للمادة، ويسمح له بالسؤال عن أية فكرة لا يفهمها. كما أن العمل مع الآخرين إذا حصل، يجعله يشاركهم في النشاط، ويتفاعل معهم, هذا في المقررات ذات الطابع النظري الصرف، فكيف بتلك العملية التي يجب أن تحصل بإشراف الأستاذ والتعاون مع الآخرين؟

وعند تناول النواتج التعليمية يعني أن التركيز هو على عملية تقييم أداء الطلاب أولاً. إن التقييم في مؤسساتنا فيه من التساهل أكثر مما فيه من الدقة والحيادية مما يساهم بشكل مباشر في عدم جدية الطالب في عمله لأنه بات يدرك أن إنجاز جزء بسيط من المقرر يكفل له "العبور" إلى ضفة النجاح. فمن المتوقع أن يضمّن الأستاذ توصيف المقرر الذي يدرّسه (Syllabus)النواتج التعلمية التي يتوقعها من طلابه ليكون العمل خلال الفصل متجهاً نحو تحقيق هذه النواتج، ويساعد في توجيه التقييم لاكتشاف مدى تحقق أهداف المقرر من خلال المخرجات. فهل يقوم الأساتذة الجامعيون بذلك في كل مقرر يدرسونه؟ من المؤسف أن التقييم يستند غالباً إلى قدرة الطالب على التذكر، بينما عناصر أخرى كالمشاركة وصنع القرار والقيادة لا تؤخذ بعين الاعتبار. وهذا ما يدفع إلى طرح إشكال آخر وهو: إلى ماذا أدت هذه الممارسات من قبل المؤسسة والطالب؟ أدت إلى تخريج مجموعات كبيرة من الطلاب ذوي قدرات أكاديمية محدودة. فأحياناً تعبّر معدلات النجاح عن مستوى التحصيل. فعندما ينجح أحدهم بمعدل

خمسين على مائة، يعني هذا أنه تعلّم أو اكتسب خمسين بالمائة من متطلبات المقررات التي درسها. لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار الخمسين بالمائة الأخرى التي تمثل جهله لمحتوى هذه المقررات، فهل نوافق على اعتباره ناجحاً؟

ويضيف دكتور محمود حسن أحمد [10] بأن خطة الإصلاح والتطوير للتعليم الجامعي ترتكز على محاور رئيسية اذكر منها المحاور التالية:

1- التوسع في التعليم وتحقيق عدالة الفرص التعليمية كما جاء في ديباجة الإعلان العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين والذي صدر عن منظمة اليونسكو باعتبار أن التعليم مفتاح الحراك الاجتماعي والفرص الاقتصادية وتلبية حاجات الاقتصاد المتقدم وتوفير مقومات عملية تحديث المجتمع وإنشاء الجامعات الجديدة والكليات المتخصصة .

2- تحديث المناهج ونظم وأساليب الدراسة الجامعية إذ آثرت تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسوب بشكل كبير على طرق وأساليب ونظم التدريس في التعليم العام والتعليم الجامعي بوجه خاص مما اقتضى الاهتمام بها في تدريب الطلاب على اكتساب مهارات التعلم وخاصة التعلم الذاتي والاهتمام بتنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس من خلال تشجيعهم على استخدام برامج الحاسوب في التدريس لتحسين فعالية وكفاية الطالب الجامعي باعتبار الأستاذ الجامعي من أهم مرتكزات التطوير. كما أن تحديث المناهج الدراسية واستحداث التخصصات العلمية لمواكبة مستجدات العلوم هام وهام جداً ،بحيث أصبح التطور في العلوم يتجدد بتسارع كبير. [11]

واستنادا على جميع ما تقدّم، فلا بدّ للجامعات العربية من العمل على تحقيق تطورين أساسيين إذا ما كانت تعتزم تأمين مستقبل أفضل: أوّلا، واحتذاء بما قام به عدد من دول الخليج مؤخرا، ينبغي على كل دولة صياغة رؤية شاملة وجريئة للدور المستقبلي المرجوّ للتعليم العالي، وترجمة هذه الرؤية إلى خطة إستراتيجية توضح الإصلاحات الملموسة والاستثمارات والإجراءات اللازمة لتنفيذها. إذ أنّ تعزيز بنية مؤسسية متباينة، لا تتألف من جامعات قائمة على البحوث المكثفة فحسب ، ولكن من جامعات تتميّز بجودة تعليم عالية وكليات مجتمعيّة تركز على التدريب المهني للشباب أيضا، يشكّل عاملا مهما لتوفير فرص ذات صلة لفئة

الشباب المتنامية سريعا في هذه البلدان، ولإنتاج مجموعة من المهنيين والفنيين التي يحتاجها الاقتصاد.

وفي هذا السياق، يتوجب:

أولا: على بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط ذات الجامعات الحكومية المتعطشة للموارد أن تزيد الاستثمارات العامة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بشكل معتبر.

ثانيا: تحتاج أنظمة التعليم العالي في العالم العربي إلى تعزيز قدراتها على تصميم وتطبيق إصلاحات جذرية توافقية من أجل تحديث البنية الإدارية والإجراءات العامّة ممّا يزيد من الاستقلالية المؤسسية ويحقق الحرية الأكاديمية. ولا بدّ أن تصمم وتطبق هذه الإصلاحات بشفافية وموضوعية على أساس تقييم واقعي للحاجات والفجوات ونقاط القوى والضعف القائمة.[12]

ومن خلال ما ورد في محتوى دراسة الدكتور محمد جبر دريب[13] التي يرى فيها على أنه بالإمكان وضع عدد من التصورات للارتقاء بكفاءة نظم التعليم الجامعي، وضمان جودته من خلال إتباع الخطوات التالية:

1. الأخذ بما ورد من تطبيقات إجرائية في الأداة المقترحة في هذه الدراسة وتطبيقها في محاور العمل الجامعي.

2. ضرورة اهتمام الإدارة الجامعية بمتطلبات ضمان الجودة في التعليم الجامعي .

3. تأهيل كل كلية من كليات الجامعة والاهتمام بمبادئ ومعايير إدارة الجودة الشاملة كإطار مناسب،وتطبيقها على جميع جوانب العمل الإداري والأكاديمي والخدمي على مستوى الجامعة

4. وضع توصيف وظيفي وفق النظام الإداري للمسئولين في مؤسسات الجامعة كافة.

5. تدريب العاملين بالجامعة بكل اختصاصاتهم الأكاديمية والإدارية لتطبيق إدارة الجودة في أعمالهم بشكل سلوك يومي.

6. وضع معايير جودة محددة لجميع مجالات العمل في الجامعة في المجالات، التعليمية، والخدمية والإدارية ،والمالية

7. توفير البنية التحتية اللازمة للتطبيقات الإجرائية لإدارة الجودة الشاملة .

8. إنشاء هيئة مستقلة للاعتماد الأكاديمي تتولى تقويم وضبط الجودة وبما يتماشى مع المعايير الدولية.

9. العمل على تفعيل إنشاء وحدة الجودة الشاملة في الكليات والأقسام العلمية في ضوء المعايير العالمية ، وتدريب كادرها وتأهيله لمتابعة العمل بمهنية عالية.

10. تسمية مسئول وحدة الجودة في كل كلية من كليات وأقسام الجامعة عضوا في مجلس الكلية ويسري ذلك في مجلس الجامعة لمتابعة تطبيقات الجودة الشاملة .

11. إعادة النظر بالمقررات الدراسية وأساليب التدريس المبنية على الحفظ والتلقين غير المجدي، والتحول إلى التدريس لتعلم التفكير الناقد.

12. التأكد من أن الأنشطة والبرامج الدراسية المعتمدة تلبي متطلبات الاعتماد الأكاديمي وتتفق مع المعايير العالمية في التعليم الجامعي ،ومتطلبات التخصص في مجالات التعليم المختلفة، مع مراعاة حاجات الجامعة والطلبة والمجتمع.

13. توفير فرص حقيقية للنمو المهني والأكاديمي للأساتذة والإداريين ليتم الارتقاء بمستوى أعمالهم فــي الجامعة.

14. متابعة الخريجين بعد تخرجهم من الجامعة في أماكن عملهم ،وتطبيق مقاييس الأداء للتعرف إلى مهاراتهم، ومعارفهم التي ستكون نتائجها بمثابة تغذية مرتدة لأداء وعمليات النظام الجامعي.

15. إعداد مقاييس مقننة تستخدم للحكم على التطبيقات الإجرائية لجودة العمل الجامعي ، كمقياس جودة عضو هيئة التدريس ،كفاءة رؤساء الأقسام، وعمداء الكليات ورئيس الجامعة.

والتذكير بالمبدأ الأساسي الخاص بالمذكرة التوجيهية لإصلاح التعليم العالي " هذا الإصلاح ليس نهاية في ذاته، بل يجب أن يلبي تطلعات المجتمع، والحفاظ على ديمقراطية التعليم العالي وإعطاء فرصة للجامعة الجزائرية لتأمين تكوين ذو جودة يتجاوب مع المعايير الدولية وتمكين مؤسسات التعليم العالي من الاندماج في المحيط الاجتماعي، الاقتصادي

والعمل على التجديد الدائم للتعليم العالي، لإدماج حاملي الشهادات العالية لمواجهة التطورات المهنية وتدعيم آلية التكوين الذاتي .[14]

هذا هو التحدي الحقيقي القادم بالنسبة لنا وحتى نصل إلى ذلك نحن بحاجة إلى أن نعيد النظر في برامج الدراسات العليا وخاصة ما يرتبط بالبحث العلمي من ناحية، واختيار موضوعات البحث من ناحية أخرى، فالبحوث التي لا تتعدى أدراج المكتبات والرفوف تعتبر بحوث عاجزة وهذا يتطلب منا جميعاً معالجة ذلك حتى لا نكون أمة لا تستطيع أن تستفيد مما لديها من إمكانيات مادية وبشرية ويصبح مستقبلها غير واضح ومخرجاتها غير مقبولة وعلماؤها غير مرتبطين بهموم مجتمعها وبالتالي نحن في حاجة ماسة وملحة لإعادة النظر في كافة العناصر المكونة للعملية البحثية داخل الجامعات وهي المنهج – وعضو هيئة التدريس – والطالب – والمنهجيات (أقصد المعامل والمكتبات والحواسيب وغيرها من متطلبات البحث العلمي).

كل هذه المطالب منوطة على عاتق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والهيئة الوطنية للبحث العلمي وإدارة الجامعات، ويجب على كافة هذه الجهات تحمل مسؤوليتها في تنمية الحركة الفكرية والثقافية وممارسة البحث العلمي في كافة المجالات الأدبية والفنية والاقتصادية والإدارية على أن تهتم بإعداد الكوادر البشرية المؤهلة واللازمة لمعالجة المشاكل الاجتماعية وتحمل المسؤولية الاجتماعية والمهنية في مواقع العمل المختلفة وتهيئة الجامعات لاستقطاب الباحثين المتخصصين في المجالات العلمية المختلفة.

هذا هو التحدي الحقيقي القادم بالنسبة لنا وحتى نصل إلى ذلك نحن بحاجة إلى أن نعيد النظر في برامج الدراسات العليا وخاصة ما يرتبط بالبحث العلمي من ناحية واختيار موضوعات البحث من ناحية أخرى، و أنبه إلى أن البحوث التي لا تتعدى أدراج المكتبات والرفوف تعتبر بحوث عاجزة وهذا يتطلب منا جميعاً معالجة ذلك حتى لا نكون أمة لا تستطيع أن تستفيد مما لديها من إمكانيات مادية وبشرية ويصبح مستقبلها غير واضح ومخرجاتها غير مقبولة وعلماؤها غير مرتبطين بهموم مجتمعها بالتالي نحن في حاجة ماسة وملحة لإعادة النظر في كافة العناصر المكونه للعملية البحثية داخل الجامعات الليبية وهي المنهج – وعضو

هيئة التدريس – والطالب – والمنهجيات (أقصد المعامل والمكتبات والحواسيب وغيرها من متطلبات البحث العلمي) وحتى يكتمل مقالي هذا يجب تدعيمه ببعض التوصيات التي لا مناص من ذكرها وهي [15]:

– السعي لتحقيق موازنة معقولة في مجال البحث العلمي بين الناحية التطبيقية والناحية العملية.

– الربط بين تطوير عضو هيئة التدريس وبين أدائه البحثي والعلمي في المؤسسات التعليمية حتى لا يعفيه التدريس عن القيام بتنشيط البحث العلمي.

– الإهتمام بالدراسات الإبداعية والمبتكرة في برامج الدراسات العليا ولو تطلب ذلك تميلاً من الجامعات لبعض البحوث التكميلية لكي يساعد ذلك في تخريج طلاب متفوقين دراسياً وعلمياً.

– الإهتمام بالمؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية والندوات التي تتناول المستجدات الحديثة في مجال العلم والمعرفة.

– تشجيع الطلاب الباحثين بالمشاركة في الأبحاث التي يجريها الأساتذة لإكسابهم الخبرة العلمية بالإضافة إلى إشراكهم في المؤتمرات العلمية على المستوى المحلي والخارجي.

– العمل على تحرير الجامعات من الروتين والبيروقراطية التي تعيق مسرة البحث العلمي نظراً لعمل الباحثين سواءً من الطلاب أو العلماء لا يتحمل التعقيدات الإدارية.

– الاستفادة من بحوث الدارسين خاصة في مراحل الدكتوراه والماجستير وتوجيهها لمعالجة مشاكل المجتمع الليبي في كافة قطاعات التنمية.

– توفير البيئة العلمية والمناخ العلمي الصالح ليساعد العالم على الإبداع والتاج.

– توفير المختبرات والأجهزة العلمية الحديثة اللازمة للبحث العلمي والعمل على تشجيع الباحثين على إستخدام تلك الأجهزة في تدريب الطلاب الباحثين الملتحقين بالدراسات العليا.

وعلينا الفهم جيداً أن قضية جودة التعليم العالي أصبحت من المواضيع الهامة على الصعيد العالمي نظراً لأن مؤسسات التعليم العالي أقصد الجامعات والمراكز البحثية التي تمثل بيت الخبرة والمعرفة والسلوك الإنساني ولا يقتصر دور هذهِ المؤسسات على عملية التدريس فقط بل

يتعداها إلى النهوض بالمجتمع وقيادة عمليات التغيير والتطوير لتحقيق أهداف التنمية الشاملة في المجتمع الليبي.

ولكي أكون دقيقاً لقد لقي تقييم الأداء الأكاديمي بالجامعات في العالم اهتماما متزايداً خاصة في ظل الأخذ بنظام الاعتماد وضم الجودة في مجال التعليم العالي مع بداية القرن الحالي وهو ما يطلق علية عصر مساءلة التعليم العالي وتقييمه. ويشمل التقييم جميع عناصر النظام الجامعي من مداخلات وعمليات ومخرجات من جانب ومن جانب آخر يركز التقييم على الأداء الوظيفي الأساسي للجامعة وهو التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وبالتالي أصبح يتعين علينا تقييم الأداء الجامعي من ناحية مكوناته الأساسية وهي(أعضاء هيئة التدريس – مراكز المعلومات ومصادرها – المصادر "المكتبات" والجوانب المالية والمباني والمرافق والتسهيلات المتعلقة بالعملية التعليمية وخدمات الطلبة والعاملين والنشاط البحثي وعلينا الاهتمام بجودة الأداء الجامعي عن طريق ما يلي:

– علينا العمل على إشاعة اتساع دائرة التنافس بين الجامعات الليبية والعمل على استقطاب الطلبة ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى العربي و الإقليمي وهذا يحتاج من الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس عن بعد.

– يجب علينا التأكد من مؤسسات التعليم العالي عندنا تقوم بدورها الذي نشأت من أجله والعمل على توافق كفاءة الخرجين مع حاجات المجتمع الجديدة والمتغيرة حتى يشعر الناس بالثقة في مؤسسات التعليم العالي التي تتولى تعليم أبنائهم ويأتي بالنتيجة المطلوبة من التحصيل العلمي.

– علينا زيادة ظاهرة التعليم الجامعي الخاص الذي يزيد من من تحمل المتعلم تكاليف تعليمهِ وبالتالي المتعلم سيبحث عن الأفضل والأجود في التدريس.

وأخيراً مستقبل بحوث الدراسات العليا في الجامعات الليبية مرتبط بدرجة كبيرة بمدى تضافر الجهود بين المسؤولين داخل الجامعات والمسؤولين خارج الجامعات، أقصد الجهات التي تخطط لمسيرة البحث العلمي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والهيئة الوطنية للبحث العلمي

وبرامجهما ومستقبلهما لتحقيق أفضل السبل لتهيئة الجامعات الليبية للقيام بدورها في خدمة البحث العلمي وفي إعداد الباحثين القادرين على المشاركة في برامج البحث والتطوير وهذا يتطلب رؤية جديدة ومفهوم جديد لطريقة وأسلوب التعليم العالي في الجامعات.

لهذا لابد من المساهمة في تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الإمكانيات المالية وتغيير المناهج و أسلوب وطرق التدريس في جامعاتنا حتى تكون قادرة على تأهيل الطلاب الدارسين على ممارسة نشاط البحث العلمي وتصبح جامعاتنا مواكبة للتطور العلمي الحاصل في العالم. خاصة في ظل الأخذ بنظام الاعتماد وضم الجودة في مجال التعليم العالي مع بداية القرن الحالي وهو ما يطلق علية عصر مساءلة التعليم العالي وتقييمه. ويشمل التقييم جميع عناصر النظام الجامعي من مداخلات وعمليات ومخرجات من جانب ومن جانب آخر يركز التقييم على الأداء الوظيفي الأساسي للجامعة وهو التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

"إن علينا أن نحافظ على استقلالنا الثقافي إنما دون الانغلاق عن حركة العولمة التي تضرب اليوم التعليم العالي بكل مظاهرها من انتقال للطلاب بالملايين للتعلم خارج أوطانهم إلى قرار مئات الجامعات لاسيما الغربية منها بفتح فروع لها في الخارج ولاسيما في بلداننا أو على مقربة منها، إلى نشوء سوق معولمة للأساتذة لاسيما في مجالات كالعلوم الاقتصادية والطب، إلى العودة إلى التعليم باللغات العالمية الواسعة الانتشار في الجامعات الوطنية. إذ يمكننا طبعا إن نشيح النظر عن هذه الحركية المتسارعة ونقنع أنفسنا أن بإمكاننا البقاء خارجها ولكن موقفا كهذا، إلى جانب انعدام واقعيته، لا يفسر لنا الانخراط الواسع لدول صاعدة كالصين أو البرازيل أو الهند في حركية العولمة الجامعية ولا ينبهنا إلى الفوائد التي ترتجيه دول هي ليست اقل حرصا منا على استقلالها من ذاك الانخراط."[16]

قائمة المراجع :

1. فريوان،عبد السلام مهنا،(2007 (الجودة في التعليم العالي بالوطن العربي، مجلة اتحاد الجامعات العربية،ع4، ابريل.

2. عبد الكريم بن أعراب، أهمية استقرار المنظومة الجزائرية للبحث العلمي في تحقيق التنمية الإنسانية، جامعة قسنطينة، LABECOM، الجزائر، ص 4.

3. عبد المجيد بن نعمية، دور المخابر العلمية بالجامعة الجزائرية في تنظيم البحث العلمي ومساهمتها في تطوير وسائل وأساليب التعليم العالي، المؤتمر الثاني للتخطيط، المرجع السابق.

4. بن أشنهو مراد: نمو الجامعة الجزائرية "تأملات حول مخطط جامعات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

5. المرسوم التنفيذي رقم 11-1998م، المتعلق بتوجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الجزائر .

* أشغال-الملتقى-الوطني-الأول-حول-إشكالية-العلوم-الاجتماعية-في-الجزائر-واقع-و-آفاق-07-08- مارس-1198/2012- السياسة- البحثية- في- الجزائر- الآليات- و- العوائق وللإطلاع عن الموضوع يمكن زيارة الرابط التالي :

http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/fr-FR/seminaires/archive/facult%C3%A9-des-sciences-sociales-et-sciences-humaines/70

6. د. بومحمد، عليا، ا.د. البدري سميرة، واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، 2012 ('IACQA).

7. د. البرغوثي عمادأحمد، د. أبوسمرة، محمود، أحمد، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، يونيه2007.

8. الدباسي، عبد الرحمن إبراهيم، مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية، بحث منشور في ندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، الرياض، 1998م

9.المرسوم التنفيذي رقم :244-1999م المتعلق بقواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وتسييره.

10. دكتور محمود حسن احمد ، الأستاذ بجامعة الجزيرة وجامعة الإمارات العربية المتحدة سابقاً.

11. التعليم العالي في العالم العربي: من ماض مجيد إلى مستقبل مبهم ؟ بقلم الدكتور جميل سلمي.

12. واقع التعليم العالي في الوطن العربي: العوائق والحلول المستقبلية بقلم :أ.د نمر منصور فريحه.

13. أ.د محمد جبر دريب بعنوان : التطبيقات الاجرائية لضمان الجودة في التعليم الجامعي – جامعة الكوفة – كلية التربية.

14. إبراهيم عبد الله: البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، المركز الثقافي، ط1، المغرب،2008.

15. د مفتاح محمد زعيليك، مقال بعنوان: البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الليبية، باحث أول بمركز البحوث النووية/ تاجوراء- ليبيا، تاريخ النشر : الخميس 2015/01/22 الساعة12:00ص- آخر تحديث: الثلاثاء 2015/01/27 الساعة 07:39 ص .

16. كيف يصبح تعليمنا العالي أعلى ؟ محاضرة ألقاها الوزير الأسبق غسان سلامة في افتتاح الدورة الثامنة والأربعين لإتحاد الجامعات العربية –جامعة القديس يوسف–بيروت، 25 آذار/مارس 2015.